أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

الأستاذ الدكتور هيثم حامد المصاروة كلية الأعمال برابغ جامعة الملك عبد العزيز	الأستاذ الدكتور عمار سعيد الرفاعي كلية الأعمال برابغ جامعة الملك عبد العزيز
---	--

المستخلص

بالرغم من تعدد مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية، إلا أن دلائل وتقارير متعددة أشارت إلى اعتماد جانب منها على المخدرات بوصفها مصدرا رئيسيا لتمويل نشاطاتها وأعمالها، مما يجعل من آثار اقتران هاتين الآفتين وتلازمهما أشد خطر وأكثر فتكا، وهو ما يشير بدوره إلى أن مواجهة إحدى الآفتين تتطلب المرور بالأخرى في أحيان غير قليلة، وأن إغفالها سيسهم في بث واستشراء الأفكار المضادة لقيم الوسطية والتسامح في المجتمع، لذلك لم تدخر الدول وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة جهدا في سبيل مواجهة هاتين الآفتين ومكافحتهما بشتى الطرق والوسائل الممكنة.

ومع ذلك، فإن الواقع العملي يشير إلى أن تلك الجهود التي بذلت وتلك الأجهزة والمؤسسات التي أسست لم تنجح في إزالة هاتين الآفتين أو اجتثاثهما تماما في مختلف دول العالم، فما زالت المخدرات والإرهاب تفتك بالضحايا هنا وهناك، وما زالت المواجهة مستمرة هنا وهناك.

لذلك أتت هذه الدراسة لتبحث في أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب من حيث مظاهرها وأسبابها وآثارها، ولتبحث في سبل مواجهتها محليا ودوليا.

الكلمات الدالة: المخدرات، الإرهاب، تمويل الإرهاب، جلب المخدرات، غسل الأموال.

تم تمويل هذا البحث من قبل برنامج التمويل المؤسسي بموجب المنحة رقم IFPAS:16-849-1443 لذلك يتقدم المؤلف بالشكر

والإمتنان للدعم الفنى والمالى المقدم من وكالة البحث والابتكار بوزارة التعليم وجامعة الملك عبد العزيز- جدة - المملكة العربية

السعودية

Abstract:

Although there are many sources of funding for terrorist organizations, several indications and reports indicate that some of them depend on drugs as a major source of funding for their activities, making the effects of conjugation and correlation of these two scourges more serious and deadly, which in turn suggests that confronting one of the scourges requires to pass through the other in a few times, and that their omission will contribute to the dissemination of ideas against the values of moderation and tolerance in society, so the State and its various organs and institutions have spared no effort to confront these scourges and combat them in various ways and means possible.

In practice, however, these efforts and those institutions that have been established have not succeeded in eliminating or eradicating these scourges in various countries of the world. Drug and terrorism continue to kill victims here and there, and confrontation continues here and there.

Therefore, this study came to examine the activities of drugs financed by terrorism in terms of their manifestations, causes and effects, and to examine ways to address them locally and internationally.

Keywords: Dugs, Terrorism, Terrorism Financing, Drug Trafficking, Money Laundering money.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

مقدمة

تعد آفتي المخدرات والإرهاب من اشد الآفات تدميرا وفتكا بالمجتمعات المختلفة، ليس فحسب بالنظر لما يترتب عليها من خطورة أو نتائج أو آثار اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو صحية أو غيرها، بل وبالنظر لما قد يترتب عليهما من خطورة ونتائج وأثار مضاعفة ومركبة إذا ما ثبت وجود صلات وروابط وأهداف وغايات مشتركة بينهما.

ولعل الثابت في هذا العصر أن آفة المخدرات باتت تنتشر وتشتري في شتى بقاع الأرض من مشرقها الى مغربها، وإن بنسب وأوضاع متفاوتة، غير أن الثابت أيضا أن أعداد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ليس قليلا، بل كبير، وكبير جدا، وهو ما يعني بدوره أن الاعتماد على الأعمال والأنشطة المتصلة بالمخدرات في سبيل توفير التمويل اللازمة للتنظيمات الإرهابية وجرائمها سيفضي الى وفرة في الأموال المتاحة لدى هذه التنظيمات وتمكينها من ممارسة نشاطاتها وجرائم على نحو أكثر فعالية.

❖ مشكلة الدراسة

تعد مسألة مكافحة أنشطة المخدرات ذات الصلة بتمويل الإرهاب من المسائل ذات الأهمية البالغة للدول المختلفة، إذ يقع على عاتق الدول فرادى أو مجتمعة العمل على إيجاد آليات فعالة في مواجهة آفتي المخدرات والإرهاب لدرء شرورها وأضرارها عن المجتمعات كافة، ولاسيما تلك الأكثر تعرضا لمخاطر هاتين الآفتين، وتتمثل مشكلة الدراسة في البحث في مدى إمكانية مواجهة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب، فهل يمكن إيجاد سبل فاعلة لمكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب؟

❖ تساؤلات الدراسة

ثمة تساؤلات عديدة ومتنوعة تتفرع عن مشكلة الدراسة، ولعل من أهمها ما يأتي:

1. ما مدى انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب؟ وما هي أسبابها؟ وما هي آثارها؟
2. كيف يمكن مواجهة الأخطار المتأتية من تسخير المخدرات مصدرا لتمويل للإرهاب؟

❖ خطة الدراسة

نعرض من خلال هذه الدراسة إلى موضوع آلية مواجهة المخدرات الممولة للإرهاب، وذلك من خلال التقسيم

الآتي:

المبحث الأول: مدى انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب.

المطلب الأول: مظاهر انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب.

المطلب الثاني: أسباب انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب.

المطلب الثالث: آثار انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب.

المبحث الثالث: سبل مكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب.

المطلب الأول: تجريم أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب.

المطلب الثاني: تطوير آليات مكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب محلياً.

المطلب الثالث: تطوير آليات مكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب دولياً.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

المبحث الأول

مدى انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب

شهد العصر الحالي تطورا متسارعا في مجالات متعددة، كان من أبرزها ما شهده العالم من تطور غير مسبوق في المواصلات والاتصالات وعمليات نقل الأموال، إذ لم يعد نقل الأشياء أو الأموال من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى أخرى يتطلب وقتا طويلا أو يتم بطريقة واحدة، الأمر الذي أدى استثماره واستغلاله من قبل عصابات وتنظيمات المخدرات والإرهاب إلى سرعة واستشراء آفة المخدرات في أنحاء من العالم⁽¹⁾، واقتربها بأفة الإرهاب في بعض الأحيان.

(1) تشير التقديرات إلى أن ربع بليون نسمة، أو نحو 5 في المائة من سكان العالم البالغين، تعاطوا المخدرات مرة واحدة على الأقل في عام 2015، بيد أن الأكثر مدعاة للقلق هو أن نحو 5,29 مليوناً من متعاطي المخدرات هؤلاء، أو 6,0 في المائة من سكان العالم البالغين، يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات، مما يعني أن تعاطيهم للمخدرات ضاراً إلى درجة أنهم قد يصبحون مرتين للمخدرات وبحاجة إلى العلاج. انظر: تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الأول: خلاصة وافية"، ص9. كما جاء في تقرير آخر الاتي: "يسبب تعاطي المخدرات النفسية التأثير أكثر من 450.000 حالة وفاة في السنة حسب آخر تقديرات المنظمة لعام 2015. ويمثل عبء المرض الناجم عن تعاطي المخدرات ما يناهز 1.5 % من عبء المرض في العالم". منظمة الصحة العالمية، تقرير من الأمانة "البعد الصحي العمومي لمشكلة المخدرات العالمية" الصادر عن جمعية الصحة العالمية السبعون، 27 آذار/مارس 2017، ص1. كما "نشر المعهد الوطني لشؤون تعاطي المخدرات في الولايات المتحدة تحليلاً لسلوكيات المراهقين ومواقفهم فيما يتعلق بتعاطي المخدرات في الولايات المتحدة، يبين أن تعاطي القنب في أوساط المراهقين لم يتغير تغيراً كبيراً خلال جائحة كوفيد-19. وكان ذلك على الرغم من الانخفاض الملحوظ في توافر القنب في أوساط الطلاب. وخلال الفترة من شباط/فبراير إلى منتصف آذار/مارس 2020، انخفضت نسبة الطلاب الذين أبلغوا عن سهولة الوصول "إلى حد ما" أو "بشكل كبير" بنسبة 17 في المائة، من 76 في المائة في الربيع الذي سبق الجائحة إلى 59 في المائة خلال الجائحة. غير أن مستويات التعاطي لم تتغير تغيراً كبيراً. وقبل انتشار الجائحة، قال 23 في المائة من الطلاب إنهم تعاطوا القنب في الأيام الثلاثين بنسبة 20 في المائة خلال الجائحة". تقرير الهيئة العاملة لمراقبة المخدرات 2021، ص78. "ويقدر أن ما يقارب 29 في المائة من سكان الاتحاد الأوروبي من الأشخاص الذي ن تتراوح أعمار ما بين 15 و 64 عاماً (83 مليون شخص) تعاطوا المخدرات غير المشروعة مرة واحدة على الأقل في حياتهم، وذلك حسب تقديرات المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان لعام 2019. ولا يزال القنب أكثر المخدرات استعمالاً في المنطقة، حيث يبلغ مجموع الراشدين الذين أبلغوا عن تعاطيهم خلال حياتهم 78,5 مليون شخص..". تقرير الهيئة العامة لمراقبة المخدرات لعام 2021، الهيئة العامة لمراقبة المخدرات، فيينا، 2022.

وما سبق ذكره هو نموذج للأسباب العامة لانتشار افتي المخدرات والإرهاب، غير أن هناك أسباب خاصة لاقتران الآفتين وانتشارهما، وهو ما يفضي بدورة الى نتائج وآثار مختلفة عن تلك التي تترتب على أي من الآفتين منفردة.

وبناء على ما سبق، ندرس موضوع انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: مظاهر انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب.

المطلب الثاني: أسباب انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب.

المطلب الثالث: آثار انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

المطلب الأول

مظاهر انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب

تعرف المخدرات بأنها: "مواد يؤدي تعاطيها بطرق التدخين أو الاستنشاق أو الحقن إلى إنهاك الجسم وفقدان الوعي والإدراك وإلى ضعف الإرادة وعدم الإحساس بالمسؤولية وبالتالي إلى الكسل والخمول وكثرة النسيان والخوف"⁽¹⁾.

أما الإرهاب فقد عرف كالاتي: "حادث مفاجئ وغير متوقع، منظم، وهو عنف وعدوان غير مشروع يقوم به فرد أو جماعة ويكون عادة موجها ضد مدنيين أبرياء ويستهدف الحضور الإعلامي والعلمية والدعاية للفت انتباه أكبر عدد ممكن من الناس بهدف الوصول إلى الرأي العام من أجل التأثير في صناع القرار لتحقيق غايات اجتماعية وسياسية واستراتيجية"⁽²⁾.

أما العلاقة ما بين هاتين الآفتين فغامضة وشائكة في الكثير من الأحيان⁽³⁾، إذ تتمتع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتنظيمات الإرهابية وصلاتها بالمخدرات بقدر عالٍ من السرية⁽⁴⁾ المقصودة من قبل التنظيمات الإرهابية

(1) د. عيسى مخول، قانون المخدرات، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، 2018، ص 11.

(2) د. محمد مسعود قيراط، الإرهاب، الطبعة الأولى، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص 64.

(3) تتعدد وتتوعد صور وأشكال الصلات بين آفة المخدرات وآفة الإرهاب، ولعل من أهم هذه الصور والأشكال ما يأتي:

أولاً. إن انتشار آفة المخدرات وتشيها في المجتمعات يفضي إلى ضعفها وتفككها وإيجاد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، الأمر الذي يشكل بيئة مناسبة لانتشار الجماعات الإرهابية وأفكارها وإمكانية استقطاب عناصر جديدة لها.

ثانياً. أن انتشار آفة المخدرات يفضي إلى إضعاف سلطان الدولة وقبضتها، فانشغال الدولة والجهات الأمنية في مكافحة المخدرات وما يرتبط بها من ظواهر قد يؤدي إلى تشتت جهودها في سبيل مواجهة الظواهر الخطيرة الأخرى كظاهرة الإرهاب.

ثالثاً. الاستفادة من الخبرة الإجرامية المتبادلة بين الطرفين، وهو ما قد يعني وجود صلات بين الطرفين يسهل من امر تبادل الخبرات في مجال تنفيذ الأعمال الإجرامية.

رابعاً. يفضي وجود وانتشار آفة المخدرات إلى تشي ظاهرة الفساد في الجهاز الإداري للدولة، فتمكن بعض تجار أو مروجي المخدرات من إعطاء رشوة إلى احد موظفي الإدارات المعنية -مثلاً- يعني تيسير عملهم وانسيابيته وعدم التدقيق عليهم في نشاطاتهم، مما يساعدهم في إحضار الأسلحة والمتجرات والتي قد تجد طريقها إلى الجماعات الإرهابية وتدخل في صلب عملياتهم وتحقيق أهدافهم.

خامساً. ينجم عن تشي آفة المخدرات في دولة ما إلى إيجاد مشكلات واعتلالات اقتصادية متعددة كالتضخم وارتفاع أسعار العقارات وتشهني ظاهرتي الفقر والبطالة، الأمر الذي يساعد بدوره الجماعات الإرهابية في القيام بمهامها وغاياتها. انظر: تقرير المخدرات العالمي "2017"، مرجع سابق، ص 9. د. محمد فتحي عيد، الإرهاب والمخدرات، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص 223.

وأجهزة الاستخبارات في الدول المختلفة⁽²⁾، ليس لأنها ملزمة بذلك قانوناً بحسب التشريعات المحلية⁽³⁾ والاتفاقيات الدولية⁽⁴⁾، بل ولأنها غالباً ما تعتقد بضرورة بقاء هذه البيانات والمعلومات مكتومة وغير معلنة لأغراض تتصل بعملها وأهمية عنصر المباغطة في التعامل مع هذه التنظيمات ودرء ضرورها. الأمر الذي ينطبق على الإجراءات المتخذة بشأنها⁽⁵⁾ من باب أولى... إذ لا يتبقى والحالة هذه إلا مصادر محدودة للبيانات تعتمد على ما تنشره بعض التقارير الإعلامية والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى مراكز الفكر...⁽⁶⁾.

وبالرغم من ذلك فإنه يمكن القول بأن الجرائم المتعلقة بالمخدرات تتعدد وتتنوع⁽⁷⁾، غير أن منها ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنظيمات والعناصر الإرهابية، ونقصد تحديداً جرائم المخدرات الممولة للإرهاب، إذ يرتبط مفهوم تمويل

(1) انظر: تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الخامس"، ص 11.

(2) انظر: تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الخامس"، ص 11.

(3) تنص المادة (29) من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي على الآتي: "يلتزم كل من له شأن بتطبيق أحكام هذا النظام، بسرية المعلومات التي اطلع عليها، ولا تكشف سريتها إلا لضرورة استخدامها في أغراض الجهات الاختصاص، وألا يفصح لأي شخص عن أي من إجراءات الإبلاغ أو الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة، التي تتخذ في شأن أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو الإفصاح عن البيانات المتعلقة بها دون مقتضى".

انظر كذلك المادة (15) من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي. كما قد تقتصر السرية في بعض الأحوال بشأن بعض البيانات أو الأشخاص تحديداً. انظر المادة (5) من مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي.

(4) نصت المادة (12/7) من الاتفاقية العربية لمكافحة المخدرات على الآتي: "يجوز للطرف الطالب أن يشترط على الطرف متلقي الطلب أن يحافظ على سرية الطلب ومضمونه، باستثناء القدر اللازم لتنفيذه. وإذا تعذر على الطرف متلقي الطلب التقيد بشرط السرية فعليه أن يبادر بلا إبطاء إلى إبلاغ الطرف الطالب بذلك".

كما تنص المادة (الرابعة/أولاً/5) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب على الآتي: "تتعهد الدول المتعاقدة، بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بينها، وعدم تزويد أية دولة غير متعاقدة أو جهة أخرى بها، دون أخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات".

(5) انظر: د. محمد السيد عرفة، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، الطبعة الأولى، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص 548.

(6) جاء في تقرير المخدرات العالمي 2017 ما نصه: "...معظم المعلومات المتعلقة بالإرهاب تجمعها وكالات الاستخبارات وتتسم بالسرية، مما يعني أن على الباحثين الاعتماد على التقارير الإعلامية والدراسات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر". انظر: تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الخامس"، ص 11. د. هيثم المصاروة ود. عمار الرفاعي، ظاهرة تعاطي المخدرات المساندة للإرهاب بين الواقع والقانون، مجلة جامعة طيبة للحقوق، المجلد (1)، العدد (1)، المدينة المنورة، 2022، ص 60.

(7) تتعدد صور الجرائم ذات الصلة بالمخدرات، ولعل من أهمها ما نصت عليه المادة (3) من مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

الإرهاب⁽¹⁾ بقيام شخص بتقديم الدعم المالي لشخص آخر يعلم بأنه إرهابي أو انه قد يستخدمها لأغراض تتصل بالإرهاب.

وبالرغم من تعدد مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية⁽²⁾، إلا أن دلائل وتقارير متعددة أشارت إلى اعتماد جانب منها على المخدرات بوصفها مصدرا رئيسيا لتمويل نشاطاتها وأعمالها⁽³⁾، فبحسب تقرير المخدرات العالمي 2017 قد يُعزى للمخدرات أكثر من نصف دخل المنظمات الإرهابية الآتية: الدولة الإسلامية "داعش"، "طالبان"، "القاعدة"، "الشباب المجاهد"، و"بوكو حرام"⁽⁴⁾.

وقد تحصلت الجماعات المسلحة غير التابعة للدول على نحو ١٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦ من تجارة الأفيونيات الأفغانية غير المشروعة على صورة ضرائب مفروضة على زراعة خشخاش الأفيون والإتجار بالأفيونيات... بيد أن إجمالي الدخل المتصل بالمخدرات قد يكون أعلى من ذلك، إذ يُقدَّر إجمالي الدخل السنوي لحركة طالبان بنحو (400) مليون دولار، يُحتمل أن يكون نصفها مستمداً من اقتصاد المخدرات غير المشروعة⁽⁵⁾.

(1) انظر: د.محمد السيد عرفة، مرجع سابق، ص543. سعد بن علي الشهراني، تمويل الإرهاب، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 24، العدد 49، الرياض، 2010، ص237.

(2) هناك مصادر عديدة لتمويل التنظيمات الإرهابية ومن قبيل ذلك: تجارة النفط، الضرائب، المصادرة، وأعمال النهب والخطف والقرصنة. انظر: تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الخامس"، ص42. انظر كذلك: د.زينب أحمد عوين، جريمة تمويل الإرهاب عن طريق غسل الأموال، مجلة كلية الحقوق-جامعة النهدين، المجلد (18)، العدد الثاني، بغداد، 2016، ص290.

The nexus of conflict and illicit drug, trafficking- Syria and the wider region, Global Initiative against Transnational Organized Crime, November 2016, Geneva, p22.

(3) انظر: تقرير الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، مرجع سابق، ص24. انظر كذلك: د.محمد السيد عرفة، مرجع سابق، ص548.

Kravitz, M. And Nichols, W., 2016. A Bitter Pill to Swallow: Connections Between Captagon, Syria, And The Gulf. Journal Of International Affairs, 69 (2), Pp.31-42.

(4) انظر: تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الخامس"، ص42.

(5) انظر: تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الخامس"، ص10. انظر كذلك: تقرير الهيئة العامة لمراقبة المخدرات لعام 2021، ص5.

ولعل ذلك ما يبهر خضوع المناطق المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان لسيطرة جماعات إرهابية كحركة طالبان ولو بدرجات ونسب متفاوتة⁽¹⁾.

الأمر الذي أكد مثله تقرير الهيئة العامة لمراقبة المخدرات لعام 2021، إذ جاء به ما نصه: "والندفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات لا تمول الجريمة فحسب، ولكنها تدعم الإرهاب أيضا. وتعتمد الجماعات الإرهابية بشكل متزايد على الجريمة لتمويل منظماتها؛ ويعرف ذلك بالتقارب بين الإرهاب والجريمة. والاتجار بالمخدرات نشاط مريح للغاية يدر بلايين الدولارات من الأرباح التي يمكن للمنظمات الإرهابية الاستفادة منها بسهولة. وتختلف العلاقات بين المنظمات الإرهابية الدولية والاتجار بالمخدرات اختلافا كبيرا من منظمة إلى أخرى". ونعتقد بأن الخطورة المترتبة على اعتماد هذه التنظيمات على المخدرات بوصفها مصدرا لتمويل نشاطاتها وأعمالها تكمن في جوانب عدة، ولكن يعد من بين أهمها إمكانية انتقال هذه الأموال بين عناصر وخلايا التنظيم الإرهابي عبر الدول، إذ قد يستفيد من تلك الأموال شخص آخر يقطن في دولة أو قارة أخرى.

المطلب الثاني

أسباب انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب

تسعى الجماعات الإرهابية إلى تنفيذ مخططاتها والتوصل إلى غاياتها بشتى الطرق والوسائل، ومن غير الاكترث باي اعتبار، إذ لا يغدو مهما بالنسبة لها إن كانت مصادر تمويلها مشروعة أو غير مشروعة من الناحية القانونية، فهي أصلا جماعات خارجة على القانون والدولة، بل ولا يهملها إن كانت تلك المصادر مما تبيحها الشريعة الإسلامية أم لا، فهي جماعات تميل إلى إيجاد تفسيرات خاصة بالنصوص الشرعية وفتوى شاذة تجاوز ما هو مستقر ومعهود لدى فقهاء الشريعة، القدامى منهم والمحدثين، فالمهم لدى هذه الجماعات بالنسبة لمصادر تمويلها مسألة واحدة فقط، وهي أن تكون تلك المصادر وفيرة وغنية، تليى احتياجاتهم ومتطلباتهم.

ولعل اختيار هذه الجماعات الإرهابية للمخدرات بوصفها مصدر للتمويل وتفضيلها له على المصادر الأخرى قد يرجع إلى أسباب عديدة، وهو ما يمكن إجماله على النحو الآتي:

(1) كشفت دراسة استقصائية اجتماعية واقتصادية أجريت في أفغانستان في عام ٢٠١٦ أن القرى التي يُزرع فيها خشخاش الأفيون أكثر احتمالا بأن تكون خاضعة لنفوذ الجماعات المناهضة للحكومة (61) في المائة مقارنةً بالقرى التي تخلو من زراعة خشخاش الأفيون. وعلاوة على ذلك، وُجد أن تزايد نفوذ الجماعات المتمردة وتدهور الموقف الأمني في شمال البلد تزامنا مع زيادة في زراعة خشخاش الأفيون. ومن الواضح أن غياب السيطرة الحكومية يؤدي إلى توسع زراعة خشخاش الأفيون واستمرارها. انظر: تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الخامس"، ص43.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

1. حرمان الجماعات الإرهابية من مصادر التمويل المرتبطة بالتبرعات الخيرية⁽¹⁾ التي تقدم لها من الأشخاص أو الجمعيات أو المنظمات الداخلية والخارجية.
2. تشديد الرقابة على مصادر التمويل المعتمدة على غسل الأموال والتحويلات وحركة رؤوس الأموال الدولية، من حيث مصادرها ومصاها، إذ لم يغدو امر تحويل مبالغ من حساب إلى آخر بالأمر السهل والهيّن، فهو تحت رقابة مشددة وفاعلة، إن على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.
3. تجميد الكثير من أرصدة الأشخاص الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية⁽²⁾ أو ورؤوس الأموال الخاصة بأولئك الذين يشتبه بوجود صلات لهم بالجماعات الإرهابية.
4. كشف وملاحقة المشروعات والمنشآت التي تعمل لصالح الجماعات الإرهابية، فكثيرا ما تلجئ تلك الجماعات إلى تسخير أشخاص لممارسة الأعمال التجارية وأوجه النشاط المختلفة وبما يصب في صالحها ومدها بالأموال اللازمة لتسيير شؤونها.
5. وجود تحالفات عميقة بين التنظيمات الإجرامية المرتبطة بالمخدرات وتلك المرتبطة بالإرهاب، إذ يوجد بينهما علاقات قوية وصلات وثيقة، فكل منهما يستهدف الإخلال بآمن الدولة واستقرار وطمأنينة الشعوب⁽³⁾.
6. جدوى وضخامة الأموال التي تدرها عليها المصادر ذات الصلة بالمخدرات، إذ يتصور هنا أن تكون هذه المصادر على صور ثلاث وهي:
أ. عمليات تجارة وتهريب المخدرات⁽⁴⁾: فقد تقوم الجماعات الإرهابية بعمليات الإتجار والتهريب للمواد المخدرة وذلك لصالح تجار ومروجي المخدرات، وذلك في سبيل الحصول على مبالغ مالية أكثر ضخامة، مما يوفر سيولة نقدية لها تمكنها من ممارسة الأنشطة الإرهابية في مختلف أنحاء العالم.

(1) انظر: د. زغدار عبد الحق، واقع وأفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات، مجلة المفكر، جامعة محمد خضير، بسكرة-الجزائر، العدد الثامن، 2012، ص 259. تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الخامس"، ص 44.

(2) انظر: د. زغدار عبد الحق، مرجع سابق، ص 259.

(3) انظر: تقرير الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال "2011"، مرجع سابق، ص 24. محمد غانم يونس الأمين ولبنى عبد الحسين السعيد، الوسائل القانونية لتجفيف مصادر التمويل المالي للتنظيمات الإرهابية، مجلة المفتش العام-وزارة الداخلية العراقية، المجلد 1، العدد 17، بغداد، 2015، ص 19.

(4) انظر: تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الخامس"، ص 48. تقرير الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال "2011"، مرجع سابق، ص 24.

ب. فرض الضرائب⁽¹⁾: فالأموال المتحصلة من الضرائب المفروضة على الإتجار بالمخدرات تشكل مصدرا مهما لتمويل العمليات الإرهابية

ج. توفير الحماية لعصابات المخدرات⁽²⁾: فقد تقوم الجماعات الإرهابية بمد حمايتها لمناطق قد تشمل تلك التي تتراول فيها العصابات المخدرات نشاطاتها، ابتداء من أعمال الزراعة وانتهاء بأعمال التجارة والترويج، إذ يكون ذلك في مقابل الحصول على نسبة مجزية من حجم المبالغ المتحصلة من ذلك النشاط، حيث قدرت تلك الأموال بمبالغ طائلة لا تقل عن ١٠ ٪ من أرباح الإتجار بالمخدرات⁽³⁾.

بقي أن نشير أن التنظيمات الإرهابية قد تبيح لنفسها بناء على فتاوى تصدرها الإتجار بالمخدرات بغية تمويل نشاطاتها وعلى خلاف ما تقضي به أحكام الشريعة الإسلامية⁽⁴⁾، والأغرب من ذلك أيضا بأن بعض هذه التنظيمات

(1) انظر: تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الخامس"، ص48. تقرير الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال "2011"، مرجع سابق، ص24.

(2) انظر: تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الخامس"، ص48. تقرير الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال "2011"، مرجع سابق، ص24.

(3) انظر: تقرير الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال "2011"، مرجع سابق، ص24. حسين الحكيم، التحري والتحقيق في جرائم غسل الأموال، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد الأول، اللاذقية-سوريا، 2015، ص91.

(4) اتفق العلماء على تحريم زراعة الحشيش والخشخاش لاستخراج المادة المخدرة منه لتعاطيها أو الإتجار بها، وحرمة زراعتها تأتي من وجوه، منها:

1. أن زراعتها لهذا الغرض رضا من الزارع تعاطي الناس للمخدرات، وإتجارهم بها، والرضا بالمعصية معصية؛ وذلك لأن إنكار المنكر بالقلب الذي هو كراهية القلب، وبغضه المنكر فرض على كل مسلم في كل حال.
2. أن المال الذي سيحصل عليه الزارع مقابل ذلك الزرع هو مال حرام، لا يجوز له الانتفاع به؛ لأنه في أصله معصية، فكأنه أخذ المال عن طريق القمار أو بطريق العقود المحرمة، وبيع ما حرم الله الانتفاع به كالمخدرات.
3. أن الله تعالى لعن الخمر وشاربها وساقياها وبائعاها ومبتاعها وحاملها وأكل ثمنها، ويندرج تحت الخمر المخدرات ويمكن أن يندرج زارع المخدرات تحت الذين لعنهم الله؛ لأنهم يعينون على المعصية كما قلنا .فالمخدرات مسكرة فيجب القول بتحريمها، وزراعتها فيها إغانة على هذا الحرام.
4. أن الأضرار المترتبة على المخدرات جسيمة وفادحة، ومن ثم فإن أبحاثها يعني السماح بالحاق الضرر بهم ويسلامتهم. للمزيد من التفصيل حول تحريم زراعة المخدرات والتعامل بها انظر: د.حاتم إسماعيل موسى، حكم زراعة المخدرات والتداوي فيها، مؤتمر كلية الشريعة السادس "تعاطي المخدرات، الأسباب والآثار والعلاج من منظور إسلامي واجتماعي وقانوني" المنعقد بجامعة النجاح في نابلس-فلسطين، 2016/3/31، نابلس-فلسطين، 2016، ص3. سليمان إسحاق عبد الرحمن، خطورة تعاطي المخدرات والإتجار بها في الفقه الإسلامي وقانون المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994، مجلة العدل، المكتب الفني -وزارة العدل، السنة 14، العدد 37، الخرطوم، 2012، ص226. د.عثمان النور عثمان الحاج، المخدرات، مجلة الشريعة والقانون-جامعة أفريقيا العالمية، العدد 28،

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

قد تتذبذب وتتردد بين الموقف ونقيضه، تحرمه حيناً وتبيحه حيناً⁽¹⁾، وهو ما نعتقد بأن تفسيره بإعطائها الأولوية لأهدافها وغاياتها ومصالحها على أي اعتبار آخر، حتى وأن كان يناقض عقيدتها أو فكرها في بعض الأحوال، فالغاية تبرر الوسيلة لديها، الأمر الذي ظهر وتجلّى في الكثير من أعمالها وتصرفاتها التي قد تصل إلى حد عمل المجازر بين الأبرياء أو النساء أو الأطفال وتقطع الرؤوس وحرق الأشخاص أحياء.. إذ لا يبدو والحال هذه أنها ستتورع عن إباحة الإتجار بالمخدرات لتمويل أعمالها ومجازرها، ولعل مما قد يزيد في إصرارها على ذلك توقعها وعلمها بأن مستهلكي تلك المخدرات من المصنّفين ضمن خصومها وأعدائها التي تبيح قتلهم أصلاً وتسعى إلى تدميرهم وتدمير المجتمعات والدول التي يعيشون بها... لا شك في أنها ستجد مبررات كثيرة ومتعددة لتبرير فتاوها وسلوكها ونشاطها، بل قد تعتبره من قبيل الجهاد أو ما قد يسمى بجهاد المخدرات.

الخرطوم، 2016، ص 229. د. إسماعيل نعمة عبود، أسباب وآثار جريمة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة بابل، المجلد (23)، العدد الرابع، بابل - العراق، 2016، ص 6.

(1) تختلف التنظيمات الإرهابية في موقفها من مسألة زراعة وتجارة المخدرات، فعلى سبيل المثال أصدر علماء الدين في أفغانستان في ظل حركة طالبان فتوى تبيح ذلك مستندين في تبريرهم ذلك إلى أن حكم زراعة الأفيون كحكم زراعة العنب، فكما أن العنب تعد زراعته حلالاً وأن كان قد يجد من يحوله إلى خمر، فإن الأفيون يعد حلالاً لأن له استخدامات طبية وأن كان يجد من يقوم بتدخينه أو استهلاكه كما في الخمر، كما أنه لم يرد ما يحرم المخدرات في القرآن الكريم. وبالتالي يسمح بزراعته، حيث كانت حركة طالبان تأخذ الزكاة الشرعية عليها "زكاة الزرع" من المزارعين، غير أنه وفي عام 1998 اضطرت حكومة طالبان وتحت بعض الضغوط الدولية إلى تحريم تعاطي المخدرات وفرضت عقوبات عليه، حيث اتبعت ذلك في عام 2000 مرسوماً بتحريم زراعة الأفيون وبالفعل استطاعت أن تفرض بالقوة حظراً على المزارعين في هذا المجال فتقلصت مساحة المناطق المزروعة إلى حد كبير. للمزيد من التفصيل انظر: د.مي فاضل مجيد، الحياة الاجتماعية في ظل حكومة طالبان 1996 - 2001، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - جامعة المستنصرية، العدد 32، بغداد، 2012، ص 101-103.

المطلب الثالث

الآثار المترتبة على انتشار أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب

يترتب على تمكن التنظيمات الإرهابية من الحصول على مصادر تمويل كافية إلى نتيجة رئيسية مفادها ازدياد قدرة هذه التنظيمات وإمكاناتها لجهة تنفيذ عملياتها وغاياتها، وهو ما يمكن إجمال بعضاً من آثاره على النحو الآتي:

1. إمكانية استقطاب عدد كبير من العناصر من شتى بقاع الأرض⁽¹⁾ ودفع أجور مرتفعة ومبالغ بها للبعض منهم بحسب الأحوال.
2. ازدياد قدرتها على شراء الأسلحة⁽²⁾ والعتاد والمواد المتفجرة، إضافة إلى الأسلحة والأجهزة الأكثر خطورة واشد فتكا، إذ لا يعود الأمر قاصر على اقتناء سلاح اتوماتيكي أو قنبلة يدوية أو مادة متفجرة، وإنما قد يتطور لشراء معدات تقنية متطورة وأكثر فعالية في المعارك التي تخوضها.
3. إمكانية استقطاب الخبراء في كل المجالات العسكرية والدينية والإلكترونية والإعلامية⁽³⁾، وهو ما يعطي بعداً أكبر لإمكاناتها وقدرتها على تنفيذ مخططاتها وتحسين صورتها محلياً ودولياً.
4. اتساع رقعة الإقليم والمناطق التي قد يسيطر عليها احد التنظيمات الإرهابية وعلى نحو متسارع⁽⁴⁾، إذ قد تشمل محافظات وأقاليم ضمن دولة أو أكثر كما في تنظيم "داعش".

(1) انظر: ميثم محمد عبد كاظم، التوصيف القانوني لجرائم تنظيم داعش، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية-جامعة بابل، العدد الأول، السنة العاشرة، بابل-العراق، 2018، ص479.

(2) انظر: د.مي فاضل مجيد، مرجع سابق، ص101.

The nexus of conflict and illicit drug, trafficking- Syria and the wider region, Op Cit. p22.

(3) انظر: د.احمد عبد الله الناهي، السياسة الإعلامية لتنظيم داعش الإرهابي الأهداف وسبل المواجهة، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية، العدد 32، بغداد، 2016، ص109. د.حسين سعدي الفتلاوي، الأساليب الدعائية لتنظيم داعش الإرهابي في مواقع التواصل الاجتماعي يوتيوب أنموذجاً، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، المجلد (1)، العدد (27)، واسط-العراق، 2017، ص445. د.احمد عبد المجيد، الأساليب الإقناعية لتنظيم داعش في تجنيد الأفراد، مجلة الباحث الإعلامي-جامعة بغداد، العدد31، بغداد، 2016، ص89.

(4) من الأمثلة على اتساع وتمدد التنظيمات الإرهابية كما حدث عام 2014، حيث بات تنظيم داعش الإرهابي يسيطر بالكامل على مساحة جغرافية واسعة تعادل حجم دولة بريطانيا. انظر: ميثم محمد عبد كاظم، مرجع سابق، ص480. انظر كذلك بشأن حركة طالبان وأفغانستان: د.مي فاضل مجيد، مرجع سابق، ص101.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

5. ازدياد إمكانياتها في مجال تقديم الخدمات للمواطنين في المناطق التي تخضع لهم أو يمارسون عملهم في نطاقها، إذ يتصور أن تكون تلك الخدمات عينية، كما يتصور أن تكون من خلال دفع مبالغ نقدية ودفع التبرعات وتوفير الدعم المالي في العديد من الجوانب التي قد تكون بعض الدولة قصرت في توفيرها سابقا لسبب أو لآخر.
6. ازدياد قبول تلك التنظيمات في المجتمعات التي تتواجد بها، مما قد يساعد على إيجاد بيئة حاضنة لها وازدياد عناصرها والمناصرين لها والمؤيدين لأعمالها.
7. سعة انتشار أفكار هذه التنظيمات ومبادئها دوليا، وهو ما يفضي إلى تيسير سبل قيامها بعمليات إرهابية عابرة للقارات.

وبناء على ما سبق، فإن كثيرا من الشواهد والتقارير تشير إلى تلازم المخدرات بالإرهاب، وأن ذلك بات أمرا ملحوظا ومتصورا، وهو ما سيفضي حتما إلى توفير الرجال والأموال والأسلحة والمعدات والأدوات للتنظيمات الإرهابية، وهو ما يهيء الفرصة بدوره لهذه التنظيمات للقيام بنشر أفكارها ومبادئها وتوسيع نطاق نشاطاتها وعملياتها ببسر وسهولة، لأن إمكانياتها المادية ستكون وفيرة وضخمة، كما أن إمكانياتها البشرية ستكون كبيرة ومنتشرة، بل عابرة للدول والقارات.

كما أن اعتماد الإرهابيين على المخدرات تعاطيا أو تمويلا، قد يفضي إلى واقع علمي يبيت فيه وقوع العمل الإرهابي متصورا ومتوقعا في أي وقت وحين، أو ضد أي شخص وجماعة، أو في أي مكان أو مدينة أو دولة، فلا يعود غريبا أن نسمع في نشرات الأخبار قيام إرهابي بعمل انتحاري أو تفجير آثم أو أعمال القتل بالذبح أو الحرق أو أفعال العنف بالجرح والضرب والدهس، ضد موظف دولة يخدمه، أو رجل أمن يحميه، أو في مواجهة مواطن آمن، أو مقيم مستأمن، فكيف إذا ما كان محل هذا العمل الإرهابي طفلا أو امرأة أو شيئا.

كما لن يعود مستبعدا أن من يقوم بتلك العملية الإرهابية من يعمد إلى تناول مادة مخدرة قبل ارتكابها، ليغدو أكثر شجاعة أو أشد بأسا، لكي يُهدء من روعه أو يطفىء خوفه أو يحسن القتلة، كما لن يعود استخدام الأموال المتحصلة من المخدرات وأنشطتها ببعيد عن أيدي الإرهابيين وتنظيماتهم، بل قد يزيد من عنفوانها وجبروتها ويمكنها من محاولة قلب الحقائق فيغدو مباحا ومستحبا للإرهابي قتل أخ له في الإسلام أو شريك له في المواطنة أو نظير له في الإنسانية، كما يغدو بوسع ذلك التنظيم ادعاء الباطل كادعاء تأسيس دولة بهدم دولة أو من خلال السيطرة على إقليم أو رقعة منها.

لا ريب في أن تلازم المخدرات بالإرهاب قد يوفر للتنظيمات الإرهابية الأموال والأسلحة والمعدات وسيهيء لها الاستعانة بالآلات والأدوات المادية والبشرية، إذ لا يعدو أن يكون من يتعاطى المخدرات إلا أداة طيعة في يد تلك

التنظيمات، فهو يرتبط بها ارتباطا وثيقا، وجودا وعدمًا، لأن لا عيش له بلا مخدرات، وهي مثلها كمثلها، لا حياة لها بلا مخدرات.

ولعل في ذلك كله ما يعيد طرح التساؤل مجددا حول الكيفية والسبل اللازم تبنيها لمكافحة هذه الجرائم الخطيرة وتحقيق الأمن والأمان للمجتمع منها؟.. وهذا ما نتولى الإجابة عنه حالا من خلال المبحث التالي.

المبحث الثاني

سبل مكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب

تتنوع جرائم المخدرات التي تتصل بتمويل الإرهاب، قد يكون من أشهرها جريمة غسل الأموال، ولكن يوجد الى جانبها العديد من الجرائم الأخرى، وهو ما يستدعي السعي وتكاتف الجهود في مواجهة هذه الجرائم، وسواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.

وبناء على ما سبق، فإنه يمكن التعرض إلى سبل مكافحة جرائم المخدرات الممولة للإرهاب من خلال التقسيم

الاتي:

المطلب الأول: تجريم أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب.

المطلب الثاني: تطوير آليات مكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب محلياً.

المطلب الثالث: تطوير آليات مكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب دولياً.

المطلب الأول

تجريم أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب

عرف المنظم السعودي جريمة تمويل الإرهاب بأنها: "كل فعل يتضمن جمع أموال، أو تقديمها، أو أخذها، أو تخصيصها، أو نقلها، أو تحويلها -أو عائداتها- كلياً أو جزئياً لأي نشاط إرهابي فردي أو جماعي، منظم أو غير منظم، في الداخل أو في الخارج، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر من مصدر مشروع أو غير مشروع. أو القيام لمصلحة هذا النشاط أو عناصره بأي عملية بنكية أو مصرفية أو مالية أو تجارية، أو التحصيل مباشرة أو بالوساطة على أموال لاستغلالها لمصلحته، أو للدعوة والترويج لمبادئه، أو تدبير أماكن للتدريب، أو إيواء عناصره، أو تزويدهم بأي نوع من الأسلحة أو المستندات المزورة، أو تقديم أي وسيلة مساعدة أخرى من وسائل الدعم والتمويل مع العلم بذلك؛ وكل فعل يشكل جريمة في نطاق إحدى الاتفاقيات الواردة في مرفق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وبالتعريف المحدد في تلك الاتفاقيات"⁽¹⁾.

وبعبارة موجزة يمكن تعريف هذه الجريمة بأنها كل فعل افضى إلى تقديم أو جمع مالاً أو خدمة ذات صلة بذلك بقصد استعمالها كلاً أو جزءاً في عمل يقدم فائدة إلى أي عمل إرهابي، وبغض النظر عن أي اعتبار آخر، أي سواء تحققت النتيجة أم لا، وسواء كان العمل الإرهابي فردي أو جماعي، وأياً كانت تسميته"⁽²⁾.

أما الأموال المقصودة هنا فقد تطرق لها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي، حيث عرفت في المادة (1) منه الأموال بأنها: "الأصول أياً كان نوعها، منقولة أو غير منقولة، مادية أو غير ذلك، والمستندات أو الصكوك التي تثبت تملك تلك الأصول أو أي حق متعلق بها"⁽³⁾.

وبالنظر إلى أنشطة المخدرات نلاحظ بأنه يمكن الحصول على مصادر تمويل متعددة من خلالها⁽⁴⁾، وهو كله مما يعده المنظم جرائم معاقب عليها، ولعل ومن أهم هذه الجرائم التي يمكن تمويل الإرهاب من خلالها ما يأتي:

(1) انظر المادة الأولى من نظام جرائم الإرهاب وتمويله السعودي.

(2) قارن: د. زينب أحمد عوين، مرجع سابق، ص 258.

(3) إلى جانب تعريف الأموال الوارد في نظام المخدرات السعودي عرف نظام جرائم الإرهاب وتمويله السعودي أيضاً الأموال بأنها: "الأصول أو الممتلكات أياً كانت قيمتها أو نوعها مادية أو غير مادية، ملموسة أو غير ملموسة، منقولة أو غير منقولة، والوثائق والصكوك والمستندات أياً كان شكلها بما في ذلك النظم الإلكترونية أو الرقمية والائتمانات المصرفية التي تدل على ملكية أو مصلحة فيها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر جميع أنواع الشيكات والحوالات والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد". انظر كذلك المادة (1) من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي.

(4) تعد المادة الثالثة من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي من أهم المواد في مجال بيان تحديد كثير من جرائم المخدرات، وقد نصت على الاتي: "تعد الأفعال الآتية أفعالاً جرمية: 1. تهريب المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو تلقيها من المهربين.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

1. جريمة جلب المخدرات: ويقصد بها إدخال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية إلى البلاد⁽¹⁾. وما تجدر الإشارة إليه هنا أنه يجب لقيام جريمة الجلب توافر ثلاثة أركان-وعلى نحو باقي جرائم المخدرات، وهذه الأركان هي:
الركن المفترض (المادة المخدرة المحظورة): إذ تقتضي هذه الجريمة أن تنصب على مادة مخدرة، فبدونها لا تتحقق الجريمة، وقد اعتبر المخدر ركناً مفترضاً لكون وجوده سابقاً على وجود الجريمة⁽²⁾.
الركن المادي: ويتمثل الفعل المادي بأي اتصال غير مشروع بالمواد المخدرة المحظورة، وهو هنا يتمثل في الجلب بالمعنى المحدد آنفاً⁽³⁾.
الركن المعنوي: وهو يتمثل في علم الشخص بجلب المادة المخدرة، واتجاه إرادته لذلك وعلى أن تكون إرادته بجلبها حرة طليقة⁽⁴⁾...
2. جريمة تصدير المخدرات: وهي تعني إخراج المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية من البلاد⁽¹⁾.

2. جلب المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو استيرادها أو تصديرها أو إنتاجها أو صنعها أو استخلاصها أو تحويلها أو استخراجها أو حيازتها أو إحرازها أو بيعها أو شراؤها أو توزيعها أو تسليمها أو نقلها أو المقايضة بها أو تعاطيها أو الوساطة فيها أو تسهيل تعاطيها أو إهداؤها أو تمويلها أو التموين بها، إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا النظام وطبقاً للشروط والإجراءات المقررة فيه.
3. زراعة النباتات المدرجة في الجدول رقم (٤) المرافق لهذا النظام أو جلب أي جزء منها أو تصديره أو تملكه أو حيازته أو إحرازه أو التصرف فيه، وذلك في جميع أطوار نموها، وكذا بذورها، أو المقايضة بها أو المشاركة في أي من هذه الأفعال إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا النظام وطبقاً للإجراءات المقررة فيه ويعد زارعا كل من قام بعمل من الأعمال اللازمة لنمو البذور أو الشتلات أو العناية بالزرع إلى حين نضجه وحصاده.
4. صنع معدات أو مواد أو بيعها أو نقلها أو توزيعها بقصد استخدامها في زراعة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو إنتاجها أو صنعها بشكل غير مشروع.
5. غسل الأموال المحصلة نتيجة ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام.
6. المشاركة بالاتفاق أو التحريض، أو المساعدة في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من هذه المادة.
7. الشروع في ارتكاب أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من هذه المادة".

- (1) انظر المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي. كما أن ثمة فوارق ما بين الجلب والاستيراد، وإن كان المنظم السعودي لم يعرف الاستيراد على نحو ما فعل بالجلب. للمزيد من التفصيل حو الفوارق بينها انظر: محمد الدوس، جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق-جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 59.
- (2) انظر: سرين محمد عبوسي، مكافحة المخدرات في التشريع الفلسطيني، مؤتمر كلية الشريعة السادسة "تعاطي المخدرات، الأسباب والآثار والعلاج من منظور إسلامي واجتماعي وقانوني" المنعقد بجامعة النجاح في 2016/3/31، نابلس-فلسطين، 2016، ص 4.
- (3) انظر: سرين محمد عبوسي، مرجع سابق، ص 4. د. عيسى مخول، مرجع سابق، ص 19.
- (4) انظر: سرين محمد عبوسي، مرجع سابق، ص 5. محمد الدوس، مرجع سابق، ص 106.

3. جريمة تهريب المخدرات: ويقصد بها كل ما يعد داخلا في أعمال التهريب وفقا لما ينص عليه نظام الجمارك⁽²⁾. وبالرجوع إلى نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رقم: (م/٤١) وتاريخ: ٣ / ١١ / ١٤٢٣هـ نجد أنها تقصد بالتهريب الاتي: "إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها، أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها، دون أداء الضرائب " الرسوم " الجمركية كليا أو جزئيا، أو خلافا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام " القانون " والأنظمة والقوانين الأخرى"⁽³⁾.
4. جريمة زراعة النباتات المخدرة: كل عمل يتم بإلقاء البذور في الأرض والاعتناء بها بأي صورة كانت حتى جني الثمار، وبقطع النظر عن طريقة أو نوع النبات أو الزراعة أو الري أو الوسائل أو الأدوات أو المراحل المتعلقة به⁽⁴⁾.
5. جريمة إنتاج المخدرات: هي فصل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية عن أصلها النباتي⁽⁵⁾.
6. جريمة صنع المخدرات: وهي جميع العمليات غير الإنتاجية التي يتم الحصول من خلالها على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية. وهي تشمل التنقية والاستخراج وتحويل المخدرات إلى مخدرات أخرى، والمؤثرات العقلية إلى مؤثرات عقلية أخرى، إضافة إلى صنع مستحضرات غير التي تركيبها الصيدليات بناء على وصفة طبية⁽⁶⁾.
7. جريمة استخلاص المخدرات: أي عمل يتصل بتحليل مادة مخدرة أو مؤثر عقلي وفصل عناصرهما المكونة لهما للحصول على المادة المخدرة أو المؤثر العقلي⁽⁷⁾.

(1) انظر المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي. انظر كذلك: محمد الدوس، مرجع سابق، ص 61.

(2) انظر المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي.

(3) انظر المادة (143) من نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رقم: (م/٤١) وتاريخ: ٣ / ١١ / ١٤٢٣هـ. كما أن هناك حالات عديدة تأخذ حكم التهريب بحسب ما ورد في المادة (144) من النظام ذاته.

(4) للمزيد من الفصيل انظر: محمد الدوس، مرجع سابق، ص 68.

(5) انظر: المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي.

(6) انظر: المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي. انظر كذلك: محمد الدوس، مرجع سابق، ص 64.

(7) انظر: المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

8. جريمة حيازة المخدرات: وضع اليد على المواد المخدرة على سبيل التملك أو الاختصاص⁽¹⁾، ولو لم يكن في حيازته المادية⁽²⁾.
9. جريمة إحراز المخدرات: الاستيلاء ماديا على المواد المخدرة على سبيل التملك والاختصاص⁽³⁾.
10. جريمة الوساطة في التعامل بالمخدرات: وتعني التدخل بين أطراف التعامل بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية بمقابل أو دون مقابل، للتعريف بين الأطراف والتقريب بينهم لإتمام الصفقة⁽⁴⁾.
11. جريمة التعامل في المخدرات: ويقصد بها أي تصرف قانوني يفضي إلى إنشاء حق عيني على المخدر أو نقله أو انقضائه⁽⁵⁾. وهو ما يشمل الأفعال المحظورة التي نص عليها المنظم السعودي من بيع للمادة المخدرة أو شراؤها أو توزيعها أو تسليمها أو تسلمها أو نقلها أو المقايضة بها أو إهداؤها⁽⁶⁾.
12. جريمة غسل الأموال: عرف نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي غسل الأموال بأنه: "أي فعل مقترف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (بوساطة) بغية اكتساب أموال أو حقوق أو ممتلكات نتيجة ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو نقلها، أو إخفاء أو تمويه حقيقتها أو مصدرها أو مكانها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها، أو المساهمة بصورة أصلية أو تبعية في هذه الأعمال بهدف إخفاء المصدر غير المشروع للأموال أو تمويهه أو بقصد مساعدة أي شخص له علاقة بهذه الجرائم لتمكينه من غسل الأموال والإفلات من العقاب"⁽⁷⁾.

(1) انظر: المادة (1) من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي، د. ممدوح عبد المطلب، جريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 18، العدد 35، 1424، ص 55، ص 59.

(2) انظر: د. ممدوح عبد المطلب، مرجع سابق، ص 55، ص 59.

(3) انظر: المادة (1) من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي، ممدوح عبد المطلب، مرجع سابق، ص 55، ص 60.

(4) انظر: المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي.

(5) انظر: محمد الدوس، مرجع سابق، ص 64.

(6) انظر المادة (3) من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي.

(7) المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي.

وبعبارة موجزة يقصد بغسل الأموال: عملية تحويل أية أموال متأتية من عمل غير مشروع أو استبدالها أو استخدامها أو توظيفها بأي وسيلة كانت لجعلها أموالاً مشروعة وذلك دون تحديد المصدر الحقيقي لتلك الأموال أو مالكيها أو في حال إعطاء معلومات مغلوطة عن ذلك⁽¹⁾.

وما يتوجب الالتفات إليه هنا أن جريمة غسل الأموال تضطلع بأهمية كبيرة لجهة تحويل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات إلى التنظيمات والعناصر الإرهابية، ذلك أن الأموال المتحصلة من الجرائم السابقة كالجلب والتصدير والتهرب والوساطة قد تمر من خلال عملية غسل أموال قبل أن تصل إلى يد الأشخاص المراد إيصالها إليهم.

أما العقوبة المستحقة عن الجرائم الممولة للإرهاب فهي ذاتها المعاقب عليها في جريمة غسل الأموال السعودي، فقد نصت المادة (ثانياً) من المرسوم الملكي الخاص بنظام جرائم الإرهاب وتمويله على الآتي: "يستمر العمل بالأحكام - المشار إليها في البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم (م / ٣١) بتاريخ ١١ / ٥ / ١٤٣٣ هـ - المتعلقة بالعقوبات ذات الصلة بجرائم تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٣٩) بتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٤٢٤ هـ، وذلك إلى حين صدور الأحكام المتعلقة بتلك العقوبات والعمل بموجبها".

وبالرجوع إلى نظام مكافحة غسل الأموال السعودي نجد أن العقوبة المخصصة لها كالاتي: "مع عدم الإخلال بحقوق الأطراف الأخرى حسني النية، يعاقب كل من يرتكب جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في

⁽¹⁾ قارن المادة (2) من لقانون تجريم غسل الأموال الإماراتي رقم (4) لسنة 2002.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

المادة (الثانية) من هذا النظام⁽¹⁾ بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات، وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع مصادرة الأموال والمتحصلات والوسائط محل الجريمة..⁽²⁾

ولكن هل هذه هي العقوبة التي ستطبق فعلاً؟ والذي قد يطرح التساؤل هذا هو الاطلاع على المادة (37/أولاً) من نظام مكافحة المخدرات السعودي، والتي تنص على عقوبة اشد من ذلك بكثير، حيث جاء فيها ما نصه: "يعاقب بالقتل تعزيراً من ثبت شرعاً بحقه شيء من الأفعال الآتية:

1. تهريب مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية.
2. تلقي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية من مهرب.
3. جلب أو استيراد أو تصدير أو صنع أو إنتاج أو تحويل أو استخراج أو زراعة أو تلقي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد الترويج في غير الأحوال المرخص بها في هذا النظام.
4. المشاركة بالاتفاق في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات السابقة.

⁽¹⁾ جاء في المادة (18) من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي ما نصه: "يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من فعل أيّاً من الأفعال الآتية: 1. إجراء أي عملية لأموال أو متحصلات، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي. 2. نقل أموال أو متحصلات، أو اكتسابها أو استخدامها أو حفظها أو تلقيها أو تحويلها، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي. 3. إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال أو المتحصلات، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي. 4. الاشتراك بطريق الاتفاق أو المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو الشروع في ارتكاب أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة. وتحدد اللائحة التنفيذية الأنشطة الإجرامية أو المصادر غير المشروعة أو غير النظامية التي يعد الاشتغال بالأموال الناتجة منها من عمليات غسل الأموال وفق ما نصت عليه هذه المادة".

⁽²⁾ انظر المادة (18) من نظام مكافحة غسل الأموال. كما تطرقت هذه المادة إلى أحكام عديدة تتعلق بالتعامل مع أموال وتصرفات المجني عليه، بالإضافة إلى الإعفاء من العقوبات المقررة، وذلك على النحو الآتي:

1. إذا اختلطت الأموال والمتحصلات بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة كانت هذه الأموال خاضعة للمصادرة في حدود ما يعادل القيمة المقدرة للمتحصلات غير المشروعة.
2. للمحكمة المختصة بإبطال أو منع بعض الأعمال سواءً أكانت تعاقدية أم غير ذلك، إذا علم أطرافها أو أحدهم أو كان يفترض أن يعلموا بأن هذه الأعمال من شأنها أن تؤثر على قدرة السلطات المختصة على استرداد الممتلكات الخاضعة للمصادرة.
3. للمحكمة المختصة أن تعفي من هذه العقوبات مالك الأموال أو المتحصلات موضوع التجريم أو حائزها أو مستخدمها إذا أبلغ السلطات قبل علمها بمصادر الأموال أو المتحصلات وهوية المشتركين، دون أن يستفيد من عائداتها.

5. ترويج مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية للمرة الثانية بالبيع أو الإهداء أو التوزيع أو التسليم أو التسلم أو النقل بشرط صدور حكم سابق مثبت لإدانته بالترويج في المرة الأولى.

6. الترويج للمرة الأولى، على أن يكون قد سبق أن حكم بإدانته بارتكاب أحد الأفعال المنصوص عليها في الفقرات ٣، ٢، ١ من هذه المادة⁽¹⁾.

إذن، فالتساؤل الذي قد يطرح هنا يتعلق بالعقوبة التي سوف تطبق على جرائم المخدرات الممولة للإرهاب، هل هي السجن والغرامة على نحو ما حدد نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة الإرهاب وتمويله؟ أم عقوبة القتل التي نص عليها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية؟

لقد تنبه المنظم السعودي لمثل هذه الحالة، فحسم المسألة ونص مباشرة على العقوبة الواجبة التطبيق، وهي العقوبة الأشد، فقد جاء في المادة (2/62) من نظام مكافحة المخدرات السعودي ما نصه: "إذا كانت الجريمة معاقب عليها بموجب هذا النظام ونظام آخر، فتطبق العقوبة الأشد".

وبالرغم مما سبق، نعتقد بأنه كان الأولى بالمنظم السعودي التشديد من عقوبة جرائم المخدرات الممولة للإرهاب، وذلك من خلال إضافتها لحالات العقوبة المشددة الواردة في المادة (37/أولا) من نظام مكافحة المخدرات السعودي، أسوة بباقي الجرائم، لأن هذه الجريمة لا تقل خطراً عن جرائم التهريب أو الجلب أو التصدير... بل تفوقها فداحة وجسامة.

(1) على الرغم من العقوبة الواردة في المادة (37/أولا) من نظام مكافحة المخدرات السعودي وهي القتل، إلا أن المنظم عاد ليخففها بناء على السلطة التقديرية للقاضي، فقد جاء في المادة (37/ثانياً) من القانون نفسه ما نصه: "يجوز للمحكمة -لأسباب تقدرها- النزول عن عقوبة القتل إلى عقوبة السجن التي لا تقل عن خمس عشرة سنة، وبالجلد الذي لا يزيد على خمسين جلدة في كل دفعة، وبالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف ريال".

كما أنه عاد ليخفف منها في حالات حددها المنظم مباشرة في المادة (37/ثالثاً) من القانون نفسه، حيث جاء فيه ما نصه: "إذا كان الجاني ممن تنطبق عليه الحالات الآتية، ولم يحكم عليه بعقوبة القتل المنصوص عليها في البند (أولا) من هذه المادة، فيعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة وبالجلد بما لا يزيد عن خمسين جلدة في كل دفعة، وبغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف ريال. وهذه الحالات هي: 1. إذا عاد الجاني إلى ارتكاب إحدى هذه الجرائم بعد الحكم عليه لارتكابه إحداها، وكانت العقوبة استناداً إلى نص هذه المادة. 2. إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو مستخدماً أو من المكلفين بتنفيذ أحكام هذا النظام، أو من المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو الرقابة على تداولها أو حيازتها. 3. إذا كان الجاني شريكاً في عصابة منظمة وكان من أغراضها تهريب المخدرات أو المؤثرات العقلية إلى المملكة أو الإتجار فيها أو تقديمها للتعاطي، أو إذا تلازمت جريمته مع جريمة دولية كتهريب الأسلحة أو تزيف العملة أو الإرهاب. 4. إذا كان الجاني مسلحاً واستخدم سلاحه أثناء تنفيذ جريمته".

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

المطلب الثاني

تطوير آليات مكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب محليا

لا شك أن أول ما يجب التسليم به هنا أن الوسائل التقليدية في مجال مكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب وما يتصل به من جرائم قد لا تجدي نفعا أو لا يكون لها الأثر الواضح في الحيلولة دون حصول الأضرار المترتبة عليها، فالمسألة تتطلب التعامل بطريقة محسوبة ومنظمة ودقيقة، إذ نعتقد بضرورة تشكيل لجنة أو إدارة خاصة بمكافحة المخدرات الممولة للإرهاب في كل دولة من الدول العربية، بحيث يتولى متابعة الخطر المتأتي من تلازم واقتران هاتين الآفتين ببعضهما البعض.

أما الآليات المقترحة تبنيها من قبل هذه اللجنة أو الإدارة الخاصة بمكافحة المخدرات الممولة للإرهاب فيمكن إجمالها وفقا للآتي:

1. جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة بأنشطة المخدرات الممولة للإرهاب محليا في أرجاء البلاد كافة.
2. رصد ومتابعة كافة الأعمال والحالات التي يتلزم فيها أي نشاط من أنشطة المخدرات بأي نشاط يتصل بالإرهاب أو في حالة الاشتباه بذلك.
3. المشاركة في دراسة واتخاذ القرارات المتعلقة بمواجهة جرائم المخدرات والإرهاب ولا سيما في المسائل المتعلقة بتمويل المخدرات للإرهاب.
4. التواصل والتنسيق بين الجهات ذات الصلة بجرائم المخدرات والإرهاب، وسواء على المستوى المحلي أو الدولي.
5. تقديم الرأي والاستشارة لأي جهة ذات صلة بجرائم المخدرات والإرهاب وجهات المجتمع المختلفة كالمؤسسات الأمنية والصحية والجمعيات المعنية بمكافحة المخدرات والإرهاب، إضافة إلى أسر الأشخاص المتعاطين للمخدرات.
6. إجراء البحوث والدراسات الخاصة برصد جرائم المخدرات الممولة للإرهاب ومعالجتها وإيجاد الوسائل الملائمة للوقاية منها والحلول الملائمة لمواجهتها ومكافحتها.
7. العمل على إيجاد التدريب المتخصص للعاملين في مجال مكافحة المخدرات والإرهاب، ولا سيما في حال ارتباط أنشطة المخدرات بتمويل الإرهاب.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

8. نشر الوعي بأهمية وخطورة جرائم المخدرات الممولة للإرهاب والتعريف بأساليب ووسائل التنظيمات الإرهابية ذات الصلة بهذا الشأن، وتنفيذ البرامج والمبادرات الهادفة واللازمة لذلك وإعلانها عبر وسائل الأعلام المختلفة وفي المؤسسات التعليمية كالمدراس والجامعات إضافة الى وسائل التواصل الاجتماعي⁽¹⁾.
أما موضع هذه اللجنة أو الإدارة الخاصة بمكافحة جرائم المخدرات الممولة للإرهاب فيمكن جعلها مستقلة⁽²⁾ أو تابعة لأحدى الجهات الأمنية كوزارة الداخلية وذلك بحسب طبيعة الحال في كل دولة على حدة.

(1) قارن: د.هيثم المصاروة، مرجع سابق، ص72.

(2) قارن: د.هشام جميل كامل، نحو تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، السنة (5)، المجلد (2)، العدد (19)، تكريت-العراق، 2013، ص126.

المطلب الثالث

تطوير آليات مكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب دولياً

تعد العصابات والمنظمات المرتبطة بأنشطة المخدرات والإرهاب من العصابات والمنظمات العابرة للحدود في أحوال كثيرة، فالمخدرات التي قد تزرع أو تصنع في دولة ما قد تستهلك في دولة أخرى بعد أن تكون هربت عبر أكثر من دولة، ولكن الأهم أيضاً هو أن حصيلة الأموال المتأتية من وراء هذه الأنشطة قد تمول عملية إرهابية أو انتحارية في مكان أو دولة أخرى.

لذا فإن التنسيق والتعاون بين الدول المختلفة في مجال مكافحة المخدرات والإرهاب ترجم عبر أبرام العديد من الاتفاقيات⁽¹⁾، ولعل من أهمها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999، أما على المستوى العربي فقد تم أبرام العديد من الاتفاقيات كالاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998.

كما نعتقد بأن الإجراءات والأعمال الموجهة في مجال مكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب يجب ألا تقف عند حد إبرام الاتفاقيات الإقليمية والدولية، بل يجب أن تكون آليات وأعمالاً مؤسسية ومنظمة تنظيماً دقيقاً، وذلك من خلال إنشاء جهة أو جهاز مستقل على مستوى جامعة الدول العربية يناظر به القيام بالمهام والاختصاصات اللازمة لمكافحة أنشطة المخدرات والإرهاب، ولا سيما في مجالات الاقتران المالي بينهما. أما الأعمال التي يجدر إناطتها بهذه الجهة أو الجهاز فيتمثل في الآتي:

أ. التعاون والتنسيق ما بين الجهات والأجهزة ذات الصلة بمكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب في الدول العربية ومع الجهات والأجهزة في الدول الأخرى، ولا سيما المجاورة للدول العربية.

ب. تبادل الخبرات والمشورة ما بين الجهات والأجهزة المعنية بمكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب في الدول العربية.

ج. رصد ومتابعة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب في الدول العربية، وجمع البيانات المتعلقة بها، والسماح بتداولها والاستفادة منها من قبل الجهات والأجهزة المعنية في الدول العربية.

(1) للمزيد من التفصيل حول الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب انظر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدليل

التشريعي للاتفاقيات والبروتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 1.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

د. إجراء الدراسات والتقارير المتخصصة بمكافحة أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب في الدول العربية، وبما يسهم في الحد منها والقضاء عليها⁽¹⁾.

هـ. العمل على مراجعة وتطوير الأحكام القانونية الواردة في التشريعات العربية والاتفاقيات العربية ذات الصلة بأنشطة المخدرات الممولة للإرهاب.

(1) قارن: د. هيثم المصاروة، مرجع سابق، ص 74.

الخاتمة

توصلت الدراسة في موضوع المخدرات الممولة للإرهاب الى جملة من النتائج والتوصيات، يجدر بنا عرض أهمها.

❖ النتائج

أولاً. تعد جرائم المخدرات الممولة للإرهاب من أبرز صور مساندة أنشطة المخدرات للإرهاب، إذ توفر جرائم المخدرات موارد مالية ضخمة ووفيرة للتنظيمات الإرهابية، مما قد يفضي إلى تعاضم قدراتها المادية والبشرية وانتشار أفكارها ومبادئها، أما أسباب ذلك فترجع إلى اضمحلال مواردها الأخرى، ووجود تحالفات عميقة بين التنظيمات المرتبطة بالمخدرات والإرهاب، إضافة إلى جدوى وغزارة وضخامة المبالغ المتحصلة من المخدرات.

ثانياً. تتعدد وتتوسع صور جرائم المخدرات التي قد تسهم في دعم وتمويل الإرهاب، ولعل من أهمها جرائم المخدرات التي تتخذ صور: الجلب، التصدير، التهريب، الزراعة، الإنتاج، الصنع، الاستخلاص، الوساطة، وغسل الأموال.

ثالثاً. لم يتطرق المنظم لتجريم الأفعال المرتبطة بأنشطة المخدرات الداعمة للإرهاب مباشرة، وبالتالي فإن التجريم لا يشمل الحالات والأنشطة كافة، فهو لا يظال كل الحالات المرتبطة بالتمويل.

❖ التوصيات

أولاً. يجدر بالمنظم السعودي التشديد من عقوبة جرائم المخدرات الممولة للإرهاب، وذلك من خلال إضافتها لحالات العقوبة المشددة الواردة في المادة (37/أولاً) من نظام مكافحة المخدرات السعودي.

ثانياً. إنشاء لجنة أو إدارة متخصصة في مجال متابعة ورصد أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب في مختلف الدول العربية للعمل على مكافحتها بشتى الطرق المتاحة واستحداث الآليات اللازمة لذلك.

ثالثاً. إنشاء جهة أو جهاز مستقل تابع لجامعة الدول العربية لهذا الغرض، للعمل على تفعيل سبل التنسيق والتعاون تطوير الآليات وتبادل الخبرات اللازمة لمكافحة جرائم المخدرات الممولة للإرهاب.

رابعاً. العمل على إشاعة الوعي بخطورة جرائم المخدرات الممولة للإرهاب عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية ولا سيما المؤسسات الصحية والتعليمية والدينية والجمعيات ذات الصلة وذوي الأشخاص المتعاطين للمخدرات.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

قائمة المراجع

❖ الكتب

1. د. عيسى مخول، قانون المخدرات، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، 2018.
2. د. محمد السيد عرفة، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، الطبعة الأولى، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2009.
3. د. محمد فتحي عيد، الإرهاب والمخدرات، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
4. د. محمد مسعود قيراط، الإرهاب، الطبعة الأولى، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

❖ الأبحاث والرسائل الجامعية

1. د. أحمد عبد الله الناهي ود. صدام عبد الستار رشيد، السياسة الإعلامية لتنظيم داعش الإرهابي الأهداف وسبل المواجهة، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية، العدد 32، بغداد، 2016.
2. د. أحمد عبد المجيد، الأساليب الإقناعية لتنظيم داعش في تجنيد الأفراد، مجلة الباحث الإعلامي-جامعة بغداد، العدد 31، بغداد، 2016.
3. د. أسماعيل نعمة عبود ومحمد حسين عبيد، أسباب وآثار جريمة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة بابل، المجلد (23)، العدد الرابع، بابل -العراق، 2016.
4. د. حاتم إسماعيل موسى، حكم زراعة المخدرات والتداوي فيها، مؤتمر كلية الشريعة السادس "تعاطي المخدرات، الأسباب والآثار والعلاج من منظور إسلامي واجتماعي وقانوني" المنعقد بجامعة النجاح في نابلس-فلسطين، 2016/3/31.
5. حسين الحكيم، التحري والتحقيق في جرائم غسل الأموال، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد الأول، اللاذقية-سوريا، 2015.
6. د. حسين سعدي الفتلاوي، الأساليب الدعائية لتنظيم داعش الإرهابي في مواقع التواصل الاجتماعي يوتيوب أنموذجاً، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، المجلد (1)، العدد (27)، واسط-العراق، 2017.

7. د. زغدار عبد الحق، واقع وأفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات، مجلة المفكر، جامعة محمد خضير، بسكرة-الجزائر، العدد الثامن، 2012.
8. سرين محمد عنبوسي، مكافحة المخدرات في التشريع الفلسطيني، مؤتمر كلية الشريعة السادس "تعاطي المخدرات، الأسباب والآثار والعلاج من منظور إسلامي واجتماعي وقانوني" المنعقد بجامعة النجاح في نابلس-فلسطين، 2016/3/31.
9. سعد بن علي الشهراني، تمويل الإرهاب، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 24، العدد 49، الرياض، 2010.
10. سليمان إسحاق عبد الرحمن، خطورة تعاطي المخدرات والإتجار بها في الفقه الإسلامي وقانون المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994، مجلة العدل، المكتب الفني -وزارة العدل، السنة 14، العدد 37، الخرطوم، 2012.
11. د. عثمان النور عثمان الحاج، المخدرات، مجلة الشريعة والقانون-جامعة أفريقيا العالمية، العدد 28، الخرطوم، 2016.
12. محمد عبد الكريم الدوس، جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق-جامعة الأزهر، غزة، 2013.
13. محمد غانم يونس الأمين ولبنى عبد الحسين السعيد، الوسائل القانونية لتجفيف مصادر التمويل المالي للتنظيمات الإرهابية، مجلة المفتش العام-وزارة الداخلية العراقية، المجلد 1، العدد 17، بغداد، 2015.
14. د. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، جريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 18، العدد 35، 1424.
15. ميثم محمد عبد كاظم وقاسم ماضي حمزة، ونعم عبد الحسين خليل، التوصيف القانوني لجرائم تنظيم داعش، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية-جامعة بابل، العدد الأول، السنة العاشرة، بابل-العراق، 2018.
16. د. م. فاضل مجيد، الحياة الاجتماعية في ظل حكومة طالبان 1996 - 2001، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية -جامعة المستنصرية، العدد 32، بغداد، 2012.
17. د. هشام جميل كامل، نحو تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، السنة (5)، المجلد (2)، العدد (19)، تكريت-العراق، 2013.

أنشطة المخدرات الممولة للإرهاب بين الواقع والقانون

هيثم حامد المصاروة د. عمار سعيد الرفاعي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

18. د. هيثم المصاروة ود. عمار الرفاعي، ظاهرة تعاطي المخدرات المساندة للإرهاب بين الواقع والقانون، مجلة جامعة طيبة للحقوق، المجلد (1)، العدد (1)، المدينة المنورة، 2022.

❖ الاتفاقيات العربية والدولية

19. الاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1994.
20. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998.
21. الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999.
22. نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رقم (م/41) وبتاريخ 1423/11/3.

❖ التشريعات

23. نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي رقم (م/39) وتاريخ 1426/7/8.
24. نظام جرائم الإرهاب وتمويله السعودي رقم (م/16) وتاريخ 1435/2/24.
25. نظام مكافحة غسل الأموال السعودي (رقم/31) وتاريخ 1433.
26. قانون تجريم غسل الأموال الإماراتي رقم (4) لسنة 2002.

❖ الأدلة والتقارير

1. الدليل التشريعي للاتفاقيات والبروتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
2. تقرير الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال "2011"، منشورات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينا فاتف"، المنامة، البحرين، 2011.
3. تقرير المخدرات العالمي 2017 "الكتيب الأول: خلاصة وافية"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2017.
4. تقرير المخدرات العالمي 2017، "الكتيب الخامس: مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد الإداري"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2017.
5. تقرير الهيئة العامة لمراقبة المخدرات لعام 2021، الهيئة العامة لمراقبة المخدرات، فيينا، 2022.

❖ المراجع الأجنبية

6. Global Initiative Against Transnational Organized Crime (November 2016) The Nexus of Conflict And Illicit Drug Trafficking Syria And The Wider Region.

Retrieved from:

http://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2016/10/global-initiative-the-nexus-of-conflict-and-illicit-drug-trafficking-syria-and-the-wider-region-november-2016_low.pdf

7. Kravitz, M. And Nichols, W., 2016. A Bitter Pill to Swallow: Connections Between Captagon, Syria, And The Gulf. Journal Of International Affairs, 69 (2), Pp.31–42.